جامعة الدكتور يحي فارس المدية
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص : محاسبة

بعنوان

المراجعة الداخلية ودورها في من منح القروض البنكية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية

من إعداد الطالبين :

- أوروان سيف الدين
- عوفي مُحَمَّد الأمين جلال

تحت إشراف الأستاذ :

- حناشي مصطفى

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الاصلية	الملاحظات
عمر هارون	استاذ محاضر – أ –	جامعة المدية	رئيسا
حناشي مصطفى	استاذ محاضر – أ –	جامعة المدية	مقررا ومشرفا
بولصنام محمد	استاذ محاضر – أ –	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017.

الخاتمة العامة :

تتطور المراجعة بالتطورات الحاصلة على مستوى الواقع المالي العالمي ، فأصبحت تشكل ضمانا دائما لأموال المستثمرين و المساهمين و المقترضين من المؤسسات و المقرضين للمؤسسات الاقتصادية بفعل الثقة المطروحة في المعلومات المعلن عنها حيث أصبحت المراجعة ، تعتبر كأداة بالنسبة للمؤسسة تساعدها على تقييم الأداء داخلها للوصول إلى الأهداف المرجوة، لهذا يجب الاهتمام بالمراجعة الداخلية و الخارجية لإظهار مواطن الضعف و القوى و معرفة و اكتشاف أي انحرافات في تنفيذ العمليات و الالتزام بالإجراءات المقررة.

فمن خلال دراستنا هاته حاولنا إبراز الأهمية التي تكتسبها المراجعة الداخلية في البنك باعتبارها وظيفة رئيسية هدفها مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها على أكمل وجه، كما تطرقنا إلى المقومات الضرورية التي تقوم عليها المراجعة الداخلية، إضافة إلى التعرض إلى البنوك التجارية باعتبارها مؤسسات ذات أهمية بالغة في تحريك الاقتصاد الوطني .هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية التطبيقية فقمنا بدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية

اختبار الفرضيات :

- **الفرضية الاولى** : والتي كان مفادها تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فاعلية الرقابة وهي فرضية صحيحة.
- **الفرضية الثانية** : والتي كان مفادها للمراجعة الداخلية دور فعال في إعطاء معلومات ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها من طرف جهات داخلية وخارجية ، وهي فرضية صحيحة.
- **الفرضية الثالثة** :والتي كان مفادها تحتاج البنوك في أداء عملها إلى عملية المراجعة الداخلية التي تضمن السير الحسن ، وهي فرضية صحيحة .

- **الفرضية الرابعة :** يتوقف نجاح عملية المراجعة الداخلية على الكفاءة العلمية للمراجع و إتباع مجموعة من المعايير المتفق عليها ، وهي فرضية صحيحة .

النتائج :

- المراجعة الداخلية وظيفة مهمة داخل البنوك تعمل على تحسين الدورة الإدارية لتصحيح الأخطاء والرفع في مستوى كفاءة المؤسسة المصرفية.

- تعتبر الرقابة الداخلية مجموعة القوانين الداخلية، الإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة، التوصيات الإدارية وطرق العمل التي تساهم في التحكم الأفضل في المؤسسة لمعرفة كيفية إدارة الخطر.
- وفق بنك الفلاحة والتنمية الريفية ان المراجعة الداخلية عبارة عن أداة تساعده في عملية اتخاذ قرارات منح القروض.
- يجب على أي مؤسسة أن تعتمد على وظيفة المراجعة الداخلية و أن تراعي مجموعة من المعايير التي من الواجب توفرها كالإستقلالية و العناية المهنية و نطاق العمل و أدوات المراجعة من اجل الوصول إلى فعالية كبيرة.

الاقتراحات

انطلاقا من النتائج يمكن تقديم جملة من التوصيات و الاقتراحات نلخصها فيما يلي:

- ضرورة اعتماد المؤسسة على وظيفة المراجعة الداخلية من أجل الوصول إلى نظام رقابي فعال.
- ترتيب الملفات ووضعها في أماكن خاصة بها وهذا يسهل عملية المراجعة.
- الدقة الشديدة في دراسة الملفات البنكية المتعلقة بمنح القروض البنكية.
- وضع قوانين لتنظيم الملفات لتسهيل عملية المراجعة الداخلية.
- احترام الإجراءات التي ترافق عملية منح القروض و الحرص على الحصول على ضمانات فعالة و سليمة قبل خروج الأموال.

آفاق الدراسة

يبقى المجال مفتوح للباحثين في هذاا الموضوع، حيث نتمنى إجراء المزيد من الدراسات حول المراجعة الداخلية ونقترح بعض المواضيع التي يمكن معالجتها مستقبلا:

- دور المراجعة الداخلية في تفعيل ادرة المخاطر البنكية.
- فعالية المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في أداء فعال لوظيفة المراجعة الداخلية.

قائمة المحتويات

العـــنـــوان	الصفحة
الدعاء	
الشكر والتقدير	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	**III -I**
قائمة الأشكال	**IV**
قائمة الجداول	**V**
قائمة الملاحق	**VI**
المقدمة العامة	**أ–د**
الفصل الاول : المراجعة الداخلية	
مقدمة الفصل	**2**
المبحث الاول : عموميات حول المراجعة	**3**
المطلب الاول : تعريف المراجعة واهميتها	**3**
المطب الثاني : اهداف و انواع و اجراءات المراجعة	**7**
المطلب الثالث : معايير المراجعة	**12**
المبحث الثاني مدخل لدراسة نظام الرقابة الداخلية	**14**
المطلب الاول :ماهية الرقابة الداخلية	**14**
المطلب الثاني :انواع الرقابة الداخلية	**16**
المطلب الثالث: إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية	**18**
المطلب الرابع : لجنة بازل للرقابة المصرفية	**20**
المبحث الثالث :المراجعة الداخلية	**25**
المطلب الاول: ماهية المراجعة الداخلية	**25**
المطلب الثاني :وظيفة وانواع و نطاق تطبيق المراجعة الداخلية	**28**
المطلب الثالث: العلاقة بين الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية	**34**
خلاصة الفصل	**38**
الفصل الثاني :المراجعة الداخلية في البنوك	

مقدمة الفصل	**40**
المبحث الاول :عموميات حول النظام البنكي	**41**
المطلب الاول : تعريف البنوك ،انواع و دوره	**41**
المطلب الثاني :وظائف البنوك التجارية	**45**
المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي	**49**
المبحث الثاني : طبيعة المراجع الداخلي في البنوك	**53**
المطلب الاول: مفهوم المراجع الداخلي	**53**
المطلب الثاني : قواعد السلوك المهني للمراجع الداخلي	**54**
المطلب الثالث : مسؤولية المراجع الداخلي في البنوك	**55**
المبحث الثالث : الرقابة على آليات منح القروض البنكية	**57**
المطلب الاول : تعريف القروض البنكية	**57**
المطلب : الثاني آليات منح القروض البنكية	**57**
المطلب الثالث : الرقابة على عملية منح القروض البنكية	**63**
المبحث الرابع : المراجعة الداخلية في العمليات البنكية	**68**
المطلب الاول : إجراءات المراقبة الداخلية	**68**
المطلب الثاني : المرجعة واجراءاتها	**70**
المطلب الثالث :النظام المحاسبي البنكي	**73**
خلاصة الفصل	**76**
الفصل الثالث : دراسة حالة منح قرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
مقدمة الفصل	**78**
المبحث الاول:عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**79**
المطلب الاول:نشأة وتطور وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**79**
المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي ،أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**83**
المبحث الثاني : السياسات الإقتراضية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**89**
المطلب الاول : القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**90**
المطلب الثاني : الاجراءات اللازمة لمنح القروض	**91**
المطلب الثالث :كيفية منح القروض من طرف البنك	**92**

المبحث الثالث :دراسة حالة قرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**96**
المطلب الاول : المراجعة الداخلية لمنح القروض البنكية	**96**
المطلب الثاني : الدراسة المالية والمحاسبية لمشروع المؤسسة الطالبة للقرض	**98**
المطلب الثالث : متابعة وتحصيل القرض	**111**
خلاصة الفصل	**114**
الخاتمة العامة	**116**
قائمة المراجع	**119**
الملاحق	**124**

المقدمة العامة :

إن التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم كان له الأثر البالغ على الاقتصاد الدولي، فبعد أن كانت المؤسسات صغيرة الحجم تنشط في بيئة مغلقة أصبحت عبارة عن نظام ضخم يؤثر في المحيط الاقتصادي الجديد، وبعد هذه التحولات من اقتصاد مخطط تتخذ فيه القرارات بصفة إدارية ومركزية إلى اقتصاد السوق، أصبح من الضروري تكيف المؤسسات الوطنية مع هذه التحولات خاصة البنوك منها فهي العصب المحرك للمؤسسات الاقتصادية وأي خلل ينعكس على الاقتصاد ككل، وعليه فإن للبنوك مركزا حيويا ودورا استراتيجيا في التنمية الاقتصادية خاصة أنه أصبح يتعامل مع شركاء ومساهمين يعمل على ضمان حقوقهم ولم يعد ملكا للدولة فقط، وهذا ما يعرضه لمخاطر عديدة منها ما هي متعلقة بالمنافسة وآليات السوق.

بقدر ما كانت التطورات الاقتصادية حافزا كانت المحك الحقيقي لعملية المراجعة، حيث أصبحت المراجعة ضرورة لا مناص منها لتزويد مختلف الأطراف الداخلية والخارجية بمعلومات تساعد في عملية اتخاذ القرار لقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة الداخلية من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وأوروبا والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة ، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشأة.

على ضوء هذا فالمراجعة الداخلية أصبحت بمثابة العين الساهرة على مصالح المؤسسات عامة والبنوك خاصة، فهي تضمن حماية لأمواله بصفته معرض للأخطار، إضافة إلى انها تعتبر أداة للتقويم إذ تمس كل نشاطات البنك باعتبار القرض أهم مورد للبنك، فمراجعة القروض أمر ضروري حتى لا يخاطر البنك بأمواله و أموال الغير، فتنوع القروض وسوء متابعتها يؤدي إلى الإفلاس، وهذا ما يؤدي إلى أزمات اقتصادية واجتماعية وبفضل المراجعة الداخلية يمكن التحكم في هذه الخسائر بصفة جيدة بالرغم من أهمية المراجعة الداخلية والدور القوي الذي تلعبه في الحفاظ على سمعة المؤسسة، إلا أن معظم هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني تفتقر إلى هذا النظام في هيكلها التنظيمي، على عكس الدول المتقدمة التي لا تخلو منه.

للإلمام بجميع جوانب هذا الموضوع و إبراز أهميته وأهدافه يكون محور اشكاليتنا على النحو التالي :

هل للمراجعة الداخلية دور في منح القروض البنكية ؟

و هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ماذا يقصد بالمراجعة الداخلية، وما هي أهدافها ؟
- هل تطبق المراجعة الداخلية فعلا على مستوى البنوك الجزائرية؟
- ما هي الآليات المتبعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية لمنح القروض البنكية؟
- ما مدى تطبيق المراجعة الداخلية في البنوك التجارية وفقا لآليات منح القروض؟

الفرضيات:

- تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فاعلية الرقابة.
- تحتاج البنوك في أداء عملها إلى عملية المراجعة الداخلية التي تضمن السير الحسن.
- يمر منح القرض البنكي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمجموعة من المراحل والآليات البنكية.
- يتوقف نجاح عملية المراجعة الداخلية على الكفاءة العلمية للمراجع و إتباع مجموعة من المعايير المتفق عليها.

أسباب اختيار الموضوع• :

ترجع دوافعنا لاختيار هذا البحث إلى:

- قلة وندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.
- الأهمية البالغة التي تكتسبها المراجعة الداخلية .
- الدور الكبير الذي تلعبه المراجعة الداخلية في البنوك .
- الرغبة الشخصية للتعرف أكثر على هذا الموضوع و استفادة الطلبة من هذا البحث.

أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى جملة من الاهداف أهمها :

- السعي للإجابة على الاسئلة المطروحة وإختيار مدى صحة الفرضيات .
- حاجة المؤسسات النقدية الجزائرية الى تطبيق المشروع الفعال لوظيفة المراجعة.
- مدى قيمة ودور المراجعة الداخلية في البنوك بالاضافة الى اعتبار هذه التقنية (المراجعة الداخلية) كأداة إدارية فعالة لايمكن الاستغناء عنها .

- تشخيص واقع المراجعة الداخلية لمنح القروض البنكية في المؤسسات النقدية الجزائرية والمتمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية .

أهداف الدراسة :

- اظهار فعالية كل من المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية والعلاقة بينهما في دعم التسيير الجيد للبنوك واعطاء صورته الحقيقية .
- تسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالمراجعة الداخلية .
- اظهار حاجة المؤسسات البنكية الى نظام رقابي داخلي يساعدها في كشف النقائص في عملية اتخاذ القرار في منح القروض .

المنهج المتبع :

لمناقشة إشكالية البحث وبدافع اختيار صحة الفرضيات المقترحة تم المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في دراسة الجانب النظري ، بالاضافة الى اعتمادنا على المنهج الاستقرائي التحليلي في الجانب التطبيقي الذي سيكون مدعما باشكال وجداول لتبسيط وفهم الموضوع.

هيكل الدراسة :

من اجل تغطية الموضوع طبقا للاهداف التي حددناها قمنا بتقسييمه الى ثلاثة فصول كما يلي :

الفصل الاول : المراجعة الداخلية

حيث تناولنا في هذا الفصل الى عموميات حول المراجعة بالاضافة الى مدخل عام الى نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراجعة الداخلية بمختلف تعاريفها وانواعها.

الفصل الثاني : المراجعة الداخلية في البنوك

حيث تطرقنا في هذا الفصل لدراسة المراجعة الداخلية في البنوك من خلال تناولنا الى تعريف بالنظام البنكي وكذلك انواعه ودوره تطرقنا كذلك الى طبيعة المراجع الداخلي في البنوك بمفهومه وخصائصه وقواعد سلوكه ، تناولنا ايضا آليات الرقابة على القروض البنكي والمراجعة في العمليات البنكية.

الفصل الثالث : دراسة حالة منح قرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

قمنا بدراسة حالة تطبيقية لمنح القروض البنكية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المدية بهدف التعرف على واقع المراجعة الداخلية في الوكالة وتناولنا في هذا الفصل تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال تعريفيه نشأته مهامه هيكله التنظيمي ،ثم انتقلنا الى دراسة حالة طلب قرض والهدف من دراستنا حيث بينا الطريفة المعتمدة في فحص وتحليل ملفات القروض وفي الاخير استخرجنا بعض الملاحظات والنقائص وقد تم اختتام هذا البحث بخاتمة عامة للموضوع ، تضم جملة من النتائج والاقتراحات .

صعوبات البحث:

من ابرز الصعوبات التي واجهناها هي عند قيامنا بالتربص التطبيقي وعدم حصولنا على ملاحق تدعم بحثنا.

الدراسات السابقة :

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة ب هذا الموضوع، فبعد البحث تبين قلة وجود البحوث التي تتقارب في الغايات وموضوع هذا البحث، وفيما يلي عينة عن أهم الدراسات:

- **الدراسة الاولى** :بعنوان " المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين التسيير " لطفي ، مذكرة ماجستير ، من اعداد الباحث شعباني لطفي كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية , جامعة الجزائر 2004.
- **الدراسة الثانية** :بعنوان 'المراجعة الداخلية دورها ومدى نجاعتها في البنوك التجارية' مذكرة ماجستير ، من اعداد الباحث اعمر ستي احمد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،ستة 2008

الملحق رقم 01

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CONVENTION DE PRET

(ANNEXE N° 11 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS / AVRIL 1994)

Entre les soussignés,

la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (B.A.D.R), société par actions au capital de trente trois milliards de dinars (33 000 000.000 DA) ayant son siège social à Alger sis 17, Boulevard Colonel Amirouche, désignée ci-après la Banque, représentée par :

d'une part,

et, ...

(nom, prénom ou raison sociale, adresse ou siège social, nature juridique selon le cas, etc.) désigné (e) ci-après l'emprunteur

d'autre part,

Il a été convenu et arrêté ce qui suit :

OBJET DE LA CONVENTION :

Par la présente convention, la banque accorde à l'emprunteur désigné ci-dessus un prêt aux conditions particulières et générales ci-après définies.

I. CONDITIONS PARTICULIERES DU PRET

II. CONDITIONS GENERALES DU PRET

ARTICLE 1 MONTANT DU PRET

La banque accorde par la présente convention à l'emprunteur un prêt dont le montant figure dans les conditions particulières.

ARTICLE 2 OBJET DU PRET

Conformément à la demande de financement formulée par l'emprunteur, le prêt objet de la présente convention sera destiné au financement du projet indiqué dans les conditions particulières et ce, en application de la structure de financement arrêtée d'un commun accord.

ARTICLE 3 MODALITE DU PRET

Le prêt est consenti pour la durée et la période de différé indiquées aux conditions particulières. Si le prêt, objet de la présente convention, est destiné au financement de plusieurs investissements, la date limite d'utilisation, la durée, la période de différé et le remboursement sont fixés pour chacun d'eux aux conditions particulières.

ARTICLE 5 TAXES ET COMMISSIONS

Toutes les taxes et commissions liées à la mise en place et l'utilisation du prêt sont à la charge de l'emprunteur ainsi que toutes autres taxes et commissions qui viendraient s'y ajouter en vertu des textes législatifs et réglementaires.

ARTICLE 6 MODALITES D'UTILISATION DU PRET

Le prêt, objet de la présente convention, sera utilisé par le débit du compte de prêt ouvert par la banque auprès de l'agence domiciliataire de l'emprunteur sous le numéro indiqué dans les conditions particulières.

Les utilisations du prêt seront effectuées en fonction des besoins, le déblocage sur présentation de justificatifs de la validité [illegible] par la Banque [illegible] signature autorisée [illegible]

dûment [illegible]

L'emprunteur s'engage à rembourser le crédit en principal et intérêt par tranches conformément aux échéances fixées au tableau d'amortissement établi conformément aux conditions particulières de la présente convention.
Toute modification du taux d'intérêt tel qu'arrêté par les conditions particulières entraînera, en conséquence, le réajustement du tableau d'amortissement.

ARTICLE 8 GARANTIES

Pour garantir le paiement en capital, intérêts, frais et commissions du prêt, objet de la présente convention, l'emprunteur s'engage à affecter au profit de la banque les garanties indiquées dans les conditions particulières.
Les frais d'enregistrement et autres liés au recueil des garanties citées ci-dessus sont à la charge exclusive de l'emprunteur. Le détournement, la vente partielle ou totale des biens corporels ou incorporels affectés en garantie au profit de la banque exposent l'emprunteur, conformément aux présentes conditions, en plus de l'annulation du crédit, à des poursuites judiciaires.
L'utilisation du prêt est subordonnée au recueil effectif des garanties

ARTICLE 9 REMBOURSEMENT ANTICIPE

L'emprunteur a la faculté de rembourser partiellement ou intégralement et par anticipation le prêt. Le remboursement partiel sera imputé sur les échéances les plus éloignées.

ARTICLE 10 AUTORISATION DE PRELEVEMENT

L'emprunteur donne autorisation à la banque en vue du prélèvement d'office sur son compte des sommes suffisantes pour le remboursement du montant des échéances en capital et intérêts et de toutes les sommes qui seront devenues exigibles (commissions, frais, taxes...).

ARTICLE 11 CLAUSES RESOLUTOIRES

En cas de non-remboursement des sommes devenues exigibles en capital, intérêts et autres frais et accessoires, la banque se réserve le droit d'exiger le paiement de la totalité de la créance.
La banque peut exiger le remboursement immédiat de la totalité des fonds utilisés, notamment dans les cas suivants :
a) fausse déclaration de l'emprunteur,
b) paiement de dépenses n'entrant pas dans le cadre de la réalisation du projet retenu au titre de la présente convention,
c) détournement de l'objet initial du prêt
d) non-respect d'un quelconque engagement souscrit par l'emprunteur,
e) toute modification relative à la situation financière et juridique de l'emprunteur pouvant éventuellement affecter le remboursement du prêt,
f) vente partielle ou totale des biens corporels et incorporels affectés en garantie au profit de la banque,
g) non respect des clauses de la présente convention ; l'emprunteur prendra à sa charge tous les coûts encourus par la banque du fait de l'exigibilité anticipée.

ARTICLE 12 CONTROLE DU PRET

Pour permettre à la banque un contrôle régulier de l'utilisation du prêt, l'emprunteur s'engage à :
a) fournir tous états et documents que la banque jugera utile d'exiger,
b) remettre les copies certifiées conformes de ses bilans annuels, documents comptables et annexes et éventuellement du rapport du commissaire aux comptes,
c) faciliter toutes visites effectuées par les agents de la banque ainsi que l'accès aux locaux et autres installation,
d) la banque pourra également s'assurer sur place et sur pièces de la conformité des documents fournis.

ARTICLE 13 OBLIGATIONS DE L'EMPRUNTEUR

Sous réserve des dispositions législatives et réglementaires en vigueur, tant qu'il sera débiteur en vertu de la présente convention, l'emprunteur s'engage à :
a) ne constituer au profit d'autres créanciers sur ses biens présents ou futurs et jusqu'à remboursement effectif du prêt aucune garantie réelle ou engagement ayant pour effet de privilégier un autre créancier,
b) faire tout ce qui est nécessaire pour maintenir et protéger sa capacité juridique et ses moyens de production et/ou de services,
c) assurer son matériel mobilier et ses biens immobiliers et à maintenir cette assurance et à payer les primes stipulées au contrat , en cas de sinistre, total ou partiel, avant complète libération de l'emprunteur, la banque exerce sur l'indemnité d'assurance les droits résultant à son profit conformément aux clauses prévues dans l'acte de garantie conclu en application de la présente convention,
d) confier à la banque l'intégralité du chiffre d'affaires réalisé par le projet financé dès son entrée en production ou en service.

ARTICLE 14 PENALITE DE RETARD

Tout retard dans le paiement des sommes dues par l'emprunteur entraînera, sans mise en demeure et à titre de pénalités, le prélèvement d'un intérêt de retard.
Le taux de pénalité de retard applicable est indiqué aux conditions particulières.

ARTICLE 15 COMMISSION ET FRAIS

L'emprunteur s'engage à payer trimestriellement la commission d'engagement et les frais du dossier figurant aux conditions particulières.

ARTICLE 16 REGLEMENT DE LITIGE

Tout litige né de l'interprétation ou de l'exécution de la présente convention sera, à défaut de règlement à l'amiable, porté devant les juridictions compétentes.

ARTICLE 17 ELECTION DE DOMICILE

Pour l'éxécution de la présente convention, les parties font élection de domicile aux adresses respectives indiquées dans la présente convention.

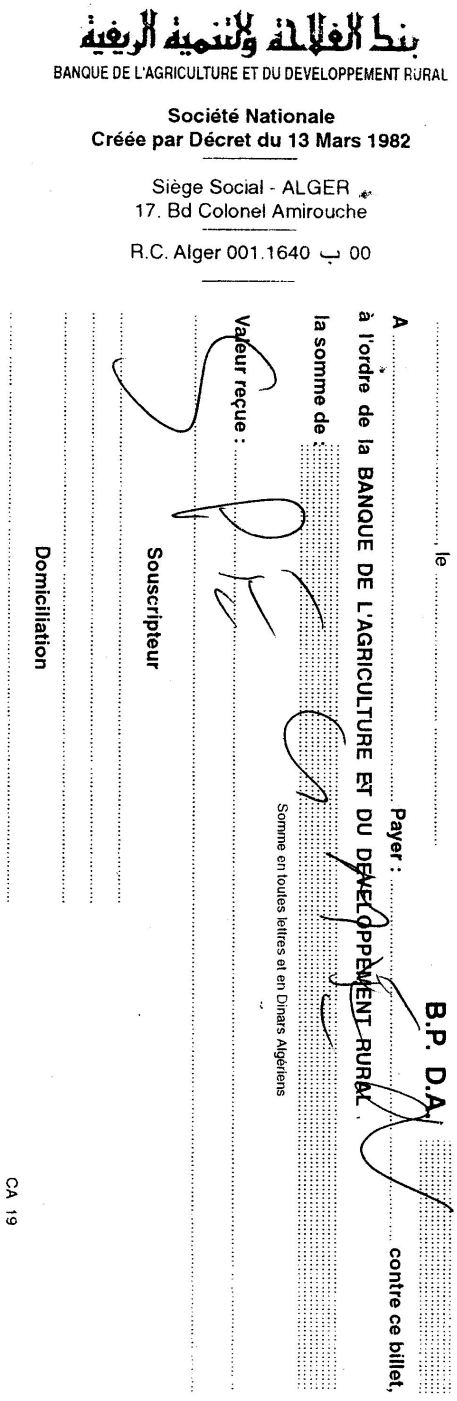
Fait à..... le.....

LE DEBITEUR (1)

P / LA BANQUE

(1) La signature de l'emprunteur doit être précédée de la mention manuscrite "lu et approuvé"

الملحق رقم 05



بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982

Siège Social - ALGER
17. Bd Colonel Amirouche

R.C. Alger 001.1640 ب 00

le .....

A ..... Payer : ..... contre ce billet,

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

la somme de :

Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Valeur reçue :

Souscripteur

Domiciliation

B.P. D.A

CA 19

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في منح القروض البنكية لما لها من فضل ودور في خلق موارد المؤسسة البنكية ،مركزين على أهمية المراجعة ودور المراجع في تحسين وتسهيل سيرورة منح القروض لجلب عدد كبير من الزبائن .

من اجل ذلك تطرقنا الى ماهية المراجعة بصفة عامة والمراجعة الداخلية بصفة خاصة ومعايير المراجعة الداخلية ، ولذا وجب ذكر الرقابة الداخلية انطلاقا من تعريفها ، انواعها وإجراءات تقييمها . وترتكز الدراسة حول توضيح إجراءات وآليات منح القروض التي تعتمد عليها البنوك وتقييمها .

حيث تم إسقاط الجانب النظري على حالتنا المدروسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة المدية" باعتبارها مؤسسة تمويلية تساهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة ، بالإضافة إلى حجم الاعتماد المعتبرة الممنوحة في شكل قروض بنكية. وخلصت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية وظيفة مهمة وأساسية لايمكن الاستغناء عنها ، وأداة لتجاوز العقبات التي تحول دون سيرورة من حال قروض بسهولة وفعالية ولكن في اطار القوانين المعمولة بها داخل المؤسسة.

الملخص

Résumé

L’objectif de cette étude est de clarifier le rôle de l'audit interne dans l'octroi de crédits bancaires en raison de la qualité et du rôle de l'institution bancaire, en soulignant l'importance de l'audit et le rôle de l'auditeur dans l'amélioration et la facilitation des prêtsafin d’avoir un grand nombre de clients.

Par conséquent, nous avons discuté de la nature de l’audit en général et L'audit interne en particulier et les normes d'audit interne alors que Le contrôle interne doit être mentionné à partir de sa définition, ses types et ses procédures d'évaluation . L'étude a pour but de clarifier les procédures et les mécanismes d'octroi des prêts dont dépendent les banques et de les évaluer.

Pour mener à bien notre étude, on a choisi de travailler sur le cas du « Prêt de la Banque d’agriculture et de développement rural «agence Médéa » En tant qu'institution financière contribuant au développement économique et social de la région, outre le volume des crédits considérés sous forme de prêts bancaires, l'étude a conclu que l'audit interne est une fonction importante et indispensable et un moyen de surmonter les obstacles qui empêchent le bon déroulement de remise de crédit avec fluidité et efficacité cependant Dans le cadre des lois en vigueur au sein de l'institution

دعاء

يار رب لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا و لا نصاب باليأس إذا فشلنا بل ذكرنا دائما بأن التسامح هو أكبر مراتب القوة و أن الإنتقام هو أول مظاهر الضعف

يا رب إذا جردتنا من المال اترك لنا الأمل و إذا جردتنا من النجاح أترك لنا العناد حتى نتغلب على الفشل.

و إذا جردتنا من نعمة الصحة أترك لنا نعمة الإيمان

يا رب إذا أعطيتنا مالا لا تأخذ به سعادتنا و إذا أعطيتنا نجاحا لا تأخذ به عقلنا

و إذا أعطيتنا تواضعا لا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا

يا رب إذا أسأنا إلى الناس أعطينا شجاعة الإعتذار و إذا أساء الناس إلينا أعطينا شجاعة العفو و الغفران

يا رب إذا نسينا فلا تنسانا

الإهداء

الحمد لله فالق الانوار ، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا مُحَّد المختار

الى الذي صدق فيهما قول العزيز " واخفض لها جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

أهديك وردا وعطرا وانت حدائق الروح وشذى النفس

أهديك الحب وانت الحب كله وأغلى ما أملك من الهدايا وأكبر من الكلام امي الحبيبة التي تعيد بعث القلب

نقيا صافيا كصلوات النفس التائقة لغد جميل منذ اعوام

الى من شجعني ووقف الى جانبي في السراء والضراء ، الى من قهر الظروف وتحدى الصعاب وكان نعم الاب

ابي العزيز

الى صديق العمل في انجاز هذا العمل المتواضع مُحَّد امين جلال عوفي

الى اصدقائي ورفقاء دربي 'عبد القادر ، رفيق ، زين الدين.أسامة .،هشام ، أمين، قتيبة ،""

الى جميع من ساندني في مشواري الدراسي

الى اساتذتي المحترمين الموقرين

والى من سمعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

أوروان سيف الدين

© Ladie Lynn
http://ladielynn.com

الإهداء

بسم خالق الكون أبدء شكري إلى رافع السموات و باسط الأرض و باعث الروح

أحمد الله رب العالمين الذي علم بالقلم و شرح الصدر و هدى القلب و بنعمته أكملت هذا العمل المتواضع.

إلى خير من أخرج الناس من الظلمات إلى النور و بلّغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى الأمين المصطفى خير الأنبياء و المرسلين.

إلى من حملتني وهنًا على وهن و سهرت الليالي و صبرت عليَّ طوال سنين الدراسة.

إلى التي ملكت قلبي، إلى أمي الغالية أدامها الله لي و حفظها من كل كرب جاء في الدنيا.

إلى من كان سببًا في وجودي و بفضله اشتد عودي إلى مثلي الأعلى إلى أبي الغالي.

أدامه الله لي و حفظه من كل كرب جاء في الدنيا.

إلى كل إخوتي و أخواتي الذين كانوا سندًا في حياتي،.

الى زوجتي العزيزة وابني الغالي امير

إلى من قاسمني هذا العمل، سيف الدبن أوروان

الى اصدقائي الاعزاء و واصدقاء الدراسة

إلى كل من يتصفح هذا العمل المتواضع.

عوفي محمد الأمين جلال

© Ladie Lynn
http://ladielynn.com

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	خطوات عملية مراجعة القوائم المالية	5
2-1	معايير المراجعة المتعارف عليها	13
1-2	أوجه النشاط الأساسي للبنوك	48
2-2	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية.	52
3-2	مراحل منح القرض	62
1-3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	84
2-3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية	87

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	متابعة القروض	95
2-3	الميزانية التقديرية للسنوات الخمس القادمة	99
3-3	اهتلاك القروض	100
4-3	المزانية الافتتاحية	101
5-3	اهتلاك حسابات النتائج للسنوات الخمس	102
6-3	هيكل الاستثمار	103
7-3	الهيكلة المالية	104
8-3	النسب المالية	104
9-3	اهم المؤشرات المالية	105
10-3	الخزينة	106

الكتب باللغة العربية :

1- أحمد حلمي جمعة وآخرون ، التدقيق الحديث للحسابات ،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع عمان الاردن 1999

2- أحمد حلمي جمعة، مدخل حديث لتدقيق الحسابات، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى .2000

3- أحمد خيرات القطار ، مبادئ مراقبة الحسابات المالية ، دار النشر عمان 1996

4- أمين السيد احمد لطفي، الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات دار النهضة،1997.

5- جميل الزيدانين، اساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.

6- حاتم مُحَمَّد الشيشيني ، اساسيات المراجعة ، مدخل معاصر الناشر المكتبة العصرية مصر 2007

7- حمادة طلبة ،مُحَمَّد ابو هيبة ، اصول المراجعة ، دار زمزم ناشرون وموزعون ، الاردن ، الطبعة الاولى 2011

8- خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، الناحية النظرية ، مطبعة الأتحاد ، عمان 1980

9- خالد راغب الخطيب . خليل مُحَمَّد الرفاعي ، الاصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،عمان 1998

10- زياد رمضان، محفوظ احمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2000.

11- زينب حسن عوض الله، اقتصاديات النقود و المال، الدار الجامعية، بيروت، سنة 1994.

12- سالم الرحمان عبد الاخرس عاطف ، محاسبة البنوك ، المسيرة للطباعة والنشر 2002

13- سعد أبي إبراهيم أحمد، دور حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية في تطور الاقتصاد الوطني، دورة حول حوكمة الشركات، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب –جدة 2008

14- الصبان والقيومي ، المراجعة بين التنظيم والتطبيق ، الدار الجامعية ، بيروت 1990

15- عاتق شنير، عاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000.

16- عبد السلام مُحَمَّد خميس ،مُحَمَّد عبد الوهاب الغازوي، نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي ، الذاكر للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، بغداد 2014

17- عبد الفتاح السلام، مُحَّد صالح حناوي، المؤسسات المالية، البورصة و البنوك التجارية، الدار الجامعية، 1998.

18- عبد الفتاح الصبان ، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا ، المؤسسة الجامعية ، الاسكندرية 1983

19- عبد الفتاح الصحن و مُحَّد سمير، الصبان ، أسس المراجعة ، الاسس العلمية والعملية ، الدار الجامعية 2004

20- عبد الفتاح مُحَّد الصحن،سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001

21- عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك عملياتها وادارتها ، ، الدار الجامعية للطباعة والنشر 2006

22- عبد المعطي رضا رشيد ، محفوظ أحمد جودة إدارة الائتمان ،دار النشر وائل للنشر 1999.

23- فتحي رزق السوافري، د.سمير كامل مُحَّد، د.محمود مراد مصطفى، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكنديرية

24- فؤاد توفيق يس، احمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية و الإسلامية، دار اليازوني العلمية للنشر و التوزيع، عمان 1996.

25- القيومي مُحَّد مُحَّد ‘عوض لبيب , اصول المراجعة ,المكتب الجامعي الحديث ,الاسكندرية ,مصر 1998.

26- مُحَّد التهامي طواهري ، مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات ، الاطار النظري والممارسة التطبيقية ، ديوان المطبوعات الجامعية 2003

27- مُحَّد سمير الصبان ، الاصول العلمية للمراجعة بين النظرية والتطبيق ، دار العربية للنشر بيروت 1980

28- مُحَّد وجدي شركس ، مراجعة المفاهيم والاجراءات في النظام المحاسبية والالكترونية . الطبعة الاولى ، دار ذات السلاسل ، الكويت ، 1978

29- مصطفى رشدي شيمة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1985.

30- منصور حامد محمود وآخرون، أساسيات المراجعة،جامعة القاهرة للتعليم المفتوح 1999

31- منير ابراهيم الهنيدي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2001.

32- ناصر دادي عدون وآخرون، دراسات حالة في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية،الجزائر، الطبعة 1 2008.

33- سمير الخطيب ،قياس وادارة المخاطر بالبنوك ، منشاة المعارف طبعة2 الاسكندرية 2008

الكتب باللغة الاجنبية :

1- أرينز ألفين ولوبك خميس ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة مُحَمَّد عبد القادر الديسطى واحمد حجاج ، دار المريخ السعودية 2002

2- توماس ويليام وهنكي امرسون ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، ترجمة حجاج أحمد وسعيد كمال الدين ، دار المريخ ، السعودية ، الطبعة الاولى سنة 1989

3- Antione sardi , audit et inspection bancaire, tome 1, afges, 19993, p 25 – 59.

4- Bruno Colmant, Vincent Delfosse, Jean-Philippe Peters, Bruno Rauis : Les accords de Bale 2 pour le secteur bancaire, Larcier, Bruxelles, 2OO5, P·30-31

5- Yani Elmalm, Mathilde smoming, Paul Emile Dutillay: Bale III, Décryptage, Impacts et Limites des nouvelles exigences règlementaires, Aurexia Conseil, Juillet 2011, P.2

الرسائل العلمية :

1- أحادة ليلى ، مراجعة الحسابات ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة الجزائر ، دفعة 2002

2- رشام نسيم، أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،جامعة أكلي محند أولحاج– البويرة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2013

3- سعودي حفيضة مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكديمي .فعالية واداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر 2014 جامعة الشهيد حمه لخصر بالوادي .

4- شادي صالح البجيرمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر)دراسة ميدانية في المصارف السورية(، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة , جامعة دمشق . كلية الاقتصاد 2011

5- شعباني لطفي المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة ,رسالة ماجيسر جامعة الجزائر 2003-2004.

6- صلاح ربيعة ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2004 .

7- قاو مصطفى وبن عميرة توفيق ، المراجعة الداخلية في المؤسسة ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة الجزائر ،2004

8- مُحَّد جلاب , دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات دراسة رسالة ماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية ,التجارية , وعلوم التسيير ,جامعة احمد بوقرة ' بومرداس

المداخلات :

1- مُحَّد زرقون ، حمزة طيبي ، نحو اصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجة بازل ،مداخلة في المؤتمر العلمي للإقتصاد العلمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي .

المجلات :

1- عبد الجليل بوداج ، معالجة المخاطر في مجال منح القروض البنكية ، مجلة العلوم الانسانية جامعة منتوري ،قسنطينة الجزائر ،ديسمبر

مواقع الانترنت :

http://www.bis.org/bcbs/organigram.pdf

الرقم	العنوان	الصفحة
1	اتفاقية القرض	124
2	سندات لامر	126